بعض ملامح نحو النص
في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني*

د. نصير زيتوني**

* تاريخ التسليم: ٢١/ ٧/ ٢٠١٢م، تاريخ القبول ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٢م.
** أستاذ مساعد/ جامعة حائل/ حائل/ المملكة العربية السعودية.

ملخص:

يحاول هذا البحث استقراء جهود عبد القاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الإعجاز» لإظهار بعض ملامح نحو النص التي نثرها في كتابه دونما قصد، لما لآرائه من توطئة متقدمة لما أصبح يعرف باسم علم قواعد النص text grammar، أو علم النص، أو علم اللّغة النصي text linguistics، أو لسانيات النص، أو تحليل الخطاب، فقد كان لحديثه عن السياق والنسق، وعن الوصل والفصل، وعن الإحالة، الربط بالضمير، وبالتعريف، وبالموصول، وبالتكرير، وعن التقديم والتأخير، وعن الحذف ممّا يمكن عدّه بعض جزئيات علم نحو النص بمصطلحه المعاصر، وقد توصل البحث إلى أنّ آراءه تعدّ من صميم هذا العلم، فقد استطاع أن يتجاوز مهمة النّحاة القدامى الذين ركّزوا جهودهم في وضع قواعدهم النّحوية على الجملة مستقلة عمّا عداها من الجمل، وذلك باهتمامه بالنسق الذي ترد فيه الألفاظ والجمل ومدى انسجامها والسياق موضحا العلاقات التي تربط بعضها ببعض، إضافة إلى تأكيده على نفس السّامع في الرّبط بين الجمل، وذلك بنظره إلى الخطاب من زاوية علاقته بالسامع، وهذا يلتقي وما ذهب إليه المحدثون ومنهم المهتمون بنحو النص.

Some Aspects of Text Syntax in Dala´il al- I´jaz by Abdul- Qahir alJurjani

Abstract:

This study investigates Abd alqahir Aljurjani's efforts in his book: Dala´il al-I´jaz. The intent here is to demonstrate some aspects of text unintentionally written in his book. His views are deemed as protoprecursor to what is called nowadays text grammar, textology, text linguistics, or discourse analysis. His tackling of various topics such as discourse and context, connection and disconnection, reference anaphora ,connection with the definite, relative and reiteration , fronting and back warding, and ellipsis can be considered as contents of contemporary text grammar. This study concludes that his views are in the care of this realm of inquiry. It highlights that he excels the ancient grammarians whose mission was focused on setting grammatical rules for the sentence being independent from the other sentences; that is, he takes into consideration the context where utterances and sentences occur and the extent of their consistency with that context. He proceeds to demonstrate the relations which connect them to each other. In addition, he confirmed the listener's attitude in linking sententeces by viewing discourse from that attitude; which meets with what modern grammarians have gone for, such as those interested in text grammar.

التماسك النّحوي عند الجرجاني:

تخضع عوامل الرّبط بين الجمل والعبارات التي يتألف منها الكلام لما يتطلبه السياق أو الموضوع، فليس الغرض من وضع الألفاظ معرفة معانيها مفردة إنّما هو استعمالها مركبا بعضها إلى بعض فالألفاظ" لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأنّ يُضَمّ بعضها إلى بعض". [١] فهل الجمل أيضا لم توضع لتستعمل مفردة؟

قد يظن القارئ أنّ ما ذكره الجرجاني خاص بالألفاظ فقط إلاّ أنّ هذا غير دقيق، فالجرجاني ينظر إلى الألفاظ في سياقها العام مراعيا في تركيب بعضها ببعض المعنى الذي يعدّ من وجوه التّركيب الإعرابي، حيث يقول: "اعلم أنّ ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها"[٢]،واستدلّ على ذلك بضربين من المباحث، فالضرب الأوّل يظهر في قوله: " وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقّه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع الفاء من موضع ثمّ، وموضع أو من موضع أم، وموضع لكن من موضع بل" [٣].

أمّا الضرب الثاني فيظهر في قوله: "ويتصرّف في التّعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كلّه وفي الحذف والتّكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصّحة وعلى ما ينبغي له"[٤]، ويستخلص من كلام الجرجاني أنّ العلاقات القائمة بين الجمل علاقات وليدة السياق والمعنى الذي يعدّ وجها من وجوه التركيب الإعرابي؛ إذ إنّ العلاقات القائمة بين الجمل" لا يكون الضمّ فيها ضمًا ولا الموقع موقعًا حتى يكون قد توخى فيها معاني النّحو، وأنّك إن عمدت إلى الألفاظ فجعلت تُتبِعُ بعضها بعضا من غير أن تتوخّى فيها معانيَ النّحو، لم تكن صنعتَ شيئا تدّعي به. مُؤلِّفا وتُشَّبَهُ معه بمن عمل نسجا أو صنع على الجملة صنيعا، ولم يُتصَوَّر أن تكون قد تخيّرت لها المواقع" [٥].

ينطلق الجرجاني في هذا الكلام من كونه نسيجا محكما يتحكم فيه الموضوع والمعنى، إذ لا يمكن للمتكلم أن ينطق بالألفاظ والمعاني متناثرة دون أن يتعلق المتأخر منها بالمتقدم أو العكس، وعليه فالمباحث التي اعتُبِرت محققة لمظاهر الترابط في النّص من التّعريف والتنكير، وأسماء الإشارة والإضمار، والإظهار، والوصل والفصل، هو ما أصبح يعرف بنحو النّص ومسائله التي اعتبرت محققة لاتساق النص وترابط أجزائه.

ويرى الجرجاني أنّ التفاضل في الكلام يرجع إلى ما يفعله المتكلم في نظمه للكلام إذ يقول: " قد علمنا علما لا تعترضُ معه شبهة أنّ الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مَزيَّة هي بالمتكلِّم دون واضع اللّغة"[٦]، وعليه فالمزيّة راجعة إلى ما يختاره المتكلم لا إلى مطلق الوضع، فهو يرى أنّ موطن التفاضل بين الكلام أو النصوص إذا أردنا التّعميم يعود إلى ما هو حاصل فيه بفعل المتكلم وعمله في كلامه الخاص لا اختلاف الأحكام الكلية المتحكمة في نظم الكلام وصياغته.

النسق:

ذهب الجرجاني إلى أنّ نسق أو ترتيب الكلام يقوم على معاني النّحو، إذ قال: " ونحن إذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء إنّما يقع في النفس أنّه نسق إذا اعتبرنا ما توخي من معاني النّحو في معانيها، فأمّا مع ترك اعتبار ذلك فلا يقع ولا يتصور بحال"[٧]، وأضاف" وذاك لأنه إنّما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقا وترتيبا، إذا كان ذلك التّقديم لموجب أوجب أن يقدّم هذا ويؤخر ذاك، فأمّا أن يكون مع عدم الموجب نسقا فمحال"[٨]. فالجرجاني يبرز أهمية دور الموضع، والموقع، والرتبة الذي يحتله العنصر بالنسبة إلى النسق الذي يرد فيه، أي ما كان سابقا له وما كان لاحقا به، كما أنّه نظر إلى قيمة الصيغ اللّغوية بعلاقاتها بما سبقها وما لحقها من صيغ، ولم يحصر معناها وقيمتها فيها أنفسها، إنّما جعلها راجعة إلى خصوصيتها وإلى النّسق الذي ترد فيه [٩].

وقد أورد الجرجاني في حديثه عن النظم عبارات منها " نظم، سياق، نسق، مضرب، مجاري ألفاظها ومواقعها، الاتساق، الإضمار، الترتيب "[١٠]، وهي عبارات تدلّ على الموضع والرتبة، باعتبار الكلام له موقع بين السابق واللاحق، وكلّ هذا الكلام جاء موافقا لما أقام عليه المحدثون دراسة نحو النّص وتحليله كالاتّساق، بل ودراسة الظاهرة اللّغوية عامة) كالنسق والنظام (، وإنْ كان حديثه عن هذا جاء في تركيزه على اللفظة المفردة وحصر المزيّة في اللفظ إلاّ أنّه أسقطه على الجمل، وذلك في حديثه عن الوصل و الفصل وعطف الجمل.

الربط المعنوي بين الجمل: الوصل والفصل:

اهتم النّحاة وعلماء المعاني بالعلاقات القائمة بين الجمل اهتماما جعلهم يتجاوزون البنية القائمة على وحدة الجملة، ووحدة العامل، بحثا عمّا يحقق الترابط بين الجمل، فأدى بهم ذلك إلى تمييز مواطن العطف من مواطن القطع، والابتداء والاستئناف، وميّز علماء المعاني الجمل في ضربين: ضرب يقوم على الأداة سموه وصلا، وهو يوافق العطف عند النحاة، وضرب لا يقوم عليها سموه فصلا، وهو يوافق القطع والابتداء والاستئناف.

وقد حظيت ظاهرة الوصل و الفصل باهتمام الجرجاني حيث ركّز جهده حول" العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أوترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، وممّا لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلاّ الأعراب الخُلّص، وإلاّ قوم طبعوا على البلاغة وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفرادٌ"[١١].

فالجرجاني يصرّح بالفرق القائم بين عطف الجملة على الجملة واستئناف الجملة، وأنّ العلماء لم يخرجوا حتى عصره عن المفاهيم النّحوية في تمييزهم بين عطف الجمل وقطع الكلام واستئنافه، فكيف فسّر الجرجاني ظاهرة العطف والقطع في الجمل؟

تخريج الجرجاني للعطف بين الجمل: اعتمد الجرجاني في تخريجه للعطف بين الجمل على:

الأساس النّحوي: ويقصد به اعتماد الجرجاني على القواعد النّحوية التي وضعها النّحاة من أجل ضبط العطف.

فقد انطلق الجرجاني في تخريجه للعطف بين الجمل من التذكير بحكم عطف المفرد على المفرد فقال: " واعلم أنّ سبيلَنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعّرف حالها. ومعلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يُشْرِكَ الثاني في إعراب الأوّل. وأنّه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أَنّ المعطوف على المرفوع بأنّه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنّه مفعول به أو فيه، أو له شريك له في ذلك. "[١٢]

أي أنّ الواو العاطفة تنقل الحكم الإعرابيّ إلى الثاني، فإذا كان مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا كان الثاني كذلك.[١٣] ثم انتقل إلى عطف الجملة على الجملة، فأشار إلى ضربين من هذا العطف:

أحدهما: أن يكون للمعطوف عليه موضع من الإعراب، وإذا كان كذلك كان عطف جملة أخرى عليها لا إشكال فيه؛ لأنّ عطف الجملة الثانية على الأولى جار مجرى عطف المفرد، وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهرا والإشراك بها في الحكم موجودا.[١٤]

ويستخلص من ذلك أنّ شروط عطف جملة على أخرى هي:

- أن يكون حكمها حكم المفرد.
- أن يكون للأولى محل من الإعراب.
- أن تنقل الواو إلى الثانية حكما وجب للأولى.[١٥]

أمّا الضرب الثاني فيتمثل في عطف جملة على جملة أخرى لا محلّ لها من الإعراب، وهو ممّا يشكل أمره ومثاله قولك: " زيد قائم وعمرو قاعد"، علّق الجرجاني على ذلك بقوله: "لا سبيل لنا إلى أن ندّعي أنّ الواو أشركت الثانية (الجملة) في إعراب قد وجب للأولى (الجملة) بوجه من الوجوه."[١٦]

وأضاف بأنّه إذا كان الحال كذلك" فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه، ولمَ لم يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف، فتقول: زيد قائم، عمرو قاعد"[١٧]، وأكّد على أنّ الإشكال يعرض في الواو دون غيرها من حروف العطف إذ "ليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعت فيه الثاني الأوّل... وإذا كان ذلك كذلك لم يكن معنا في قولنا: "زيد قائم وعمرو قاعد" معنى تزعم أنّ الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت إشكال المسألة" [١٨]، أي أنّ الإشكال يكمن في حرف العطف الواو لدلالتها على مجرد الإشراك والجمع فقط دون سائر حروف العطف التي تدلّ، إضافة إلى معنى الإشراك في الحكم، على معان أخرى، ولحلّ هذا الإشكال ترك الجرجاني التعويل على بنية العامل، وعمد إلى النّظر والتأويل بحثا عن وجه الإشراك الذي يجمع بين الكلامين المعطوف أحدهما على الآخر بالواو[١٩]، وذكر بأنّ الذي" يوجبه النّظر والتّأمل أن يقال في ذلك: إنّ أوإن كنا إذا قلنا "زيد قائم وعمرو قاعد"، فإنّا لا نرى ههنا حكما نزعم أنّ الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه فإنّا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أنّا لا نقول: "زيد قائم وعمرو قاعد"، حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنّظيرين والشريكين وبحيث إذا عرف السّامع حال الأوّل عناه أن يعرف حال الثاني"[٢٠]، فإذا " عوضت العنصر الأوّل أي المعطوف عليه بالرمز (أ) ، والعنصر الثاني، أي المعطوف بالرمز (ب) أمكنك أن تتحصّل على الصيغ الآتية:

- (ب) بسبب من (أ) ، أي اللاحق بسبب من السابق
- (ب) و (أ) متناظران
- (ب) و (أ) متشاركان
- بين (ب) و (أ) مناسبة

وقد حافظ فيه على إفادة الواو معنى الجمع، لكنّه جمع لا يجري في المحل الإعرابي، والمعنى النّحوي المترتب عنه بل في معنى المعطوفين"[٢١] أي أنّ الجرجاني عندما رأى بأنّ مسوغ العطف بين هاتين الجملتين، وهو وجود حكم مشترك بينهما منعدم، لجأ إلى هذا التخريج في العطف والذي يبدو من كلامه أنّ السامع وهو أحد عناصر السياق وحاجته إلى معرفة حال الثاني بعد معرفة حال الأوّل؛ لاقترانهما في ذهنه مسوغ من مسوغات العطف[٢٢].

أي أنّه ينظر إلى الخطاب من زاوية علاقة السّامع بالخطاب، بحيث تعود مقبولية العطف لا إلى أسباب معنوية، وإنّما إلى أسباب تداولية[٢٣].

وتأكيد الجرجاني على نفس السّامع تأكيد يلتقي بما ذهبت إليه بعض المدارس الحديثة من العناية بالقارئ المتقبل، وإبراز دوره وتقديمه على دور المتكلم منشئ النّص ومؤلفه، وقد حقّق بذلك السبق في مضمار قضايا تتنزل في صلب مشاغل المحدثين المهتمين بالنّص على المتقدمين والمتأخرين[٢٤].

ويلجأ الجرجاني لتأكيد صحّة ما ذهب إليه بتعطيل العلاقة التي تربط بين الجملتين المتعاطفتين، ويتتبع نتيجة ذلك فيقول: "يدلك على ذلك أنّك إنْ جئت فعطفت على الأوّل شيئا ليس منه بسبب ولا هو ممّا يُذكر بذكره، ويتّصل حديثُه بحديثه، لم يستقم، فلو قلت " خرجت اليوم من داري"، ثم قلت: " وأحسن الذي يقول بيت كذا"، قلت ما يُضْحَكُ منه"[٢٥].

ومثّل لذلك أيضا بقول لأبي تمام عيّب فيه الإخلال بهذا الشرط، وهو قوله:

لاَ والــذي هُــو عــالمٌ أنّ النّوىَ صَــبِرٌ وأنّ أبَا الحُسَــينِ كَريمُ [٢٦]

فهذا المثال لا وجه فيه لصحة العطف، "لأنّه لا مناسبة بين كرم (الممدوح) أبي الحسين ومرارة النّوى، ولا تعلُّق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديثُ بهذا الحديثُ بذاك"[٢٧].

تحقيق التناسب:

اشترط النّحاة التناسب بين المحدّثِ عنه في الجمل المعطوفة كما اشترطوه في المحدَّثِ به، فذكر الجرجاني بأنّه كما يجب أن يكون المحدّثُ عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدَثِ عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبرُ عن الثاني ممّا يجري مجرى الشبيه والنّظير أو النّقيض للخبر الأوّل، فلو قلت: " زيد طويل القامة وعمرو شاعر" كان خلفا، لأنّه لا مشاكلة، ولا تعلُّق بين طول القامة وبين الشّعر، وإنّما الواجب أن يقال: " زيد كاتب وعمرو شاعر" و" زيد طويل القامة وعمرو قصير"[٢٨].

وعليه، فالتناسب عند الجرجاني عملية تبدأ في نطاق العلاقات الدلالية بين الأشياء، وأنّها لا تتحقق حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقا لمعنى في الأخرى ومضافا له مثل أنّ " زيدا" و "عمرا " إذا كان أخوين، أو نظيرين، أو مشتبكي الأحوال على الجملة كانت الحال التي عليها أحدهما من قيام أو قعود، أو ما شاكل ذلك مضمومة في النّفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شك، وكذا السبيل أبدا، والمعاني في ذلك كالأشخاص فإنّما قلت،

مثلا: " العلم حسن والجهل قبيح "، لأنّ كون العلم حسنا مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحا". [٢٩]

وهذا يعني أنّ المسوِّغ الدلالي للعطف هو كون الخبر عن الثاني مضادا للخبر عن الأول، والمسوِّغ التداولي هو كون الواقعتين متضامتين عقليا بالنسبة لجميع الأمم التي أسست نظاما من القيم ناسبة إلى بعضها صفة الإيجاب وإلى الأخرى صفة السلب لحث الأفراد على التشبث بالقيم الإيجابية، ونبذ السلبية." [٣٠]

ونستنتج من كلام الجرجاني أنّ مبدأ التناسب في الجمل المعطوفة يقوم على العلاقات المنطقية المعنوية بين الأشياء كما يتمثلها عقل الإنسان، فهي قضية نفسية مرتبطة بصورة إدراك المتخاطبين (متكلم وسامع) لها، فهي مضمومة في النّفس (التضام النّفسي) ، وهي مضمومة في العقول (التضام العقلي) . [٣١]

عطف الجملتين المتباعدتين:

وقف الجرجاني على عطف جملة على جملة أخرى بينهما جملة متوسطة، أو جملتان، **ومثّل لذلك ببيتين للمتنبي هما:**

تَولَّــوْا بغْتَــةً فــكأَنَّ بيْنــاً تَهَيَّبنـــي فَفاجَــأَني اغْتيــالا
فــكانَ مَســيرُ عيسِــهِمُ ذَميلاً وســيرُ الدمعِ إثْرَهُــمُ انْهِمالا [٣٢]

فقد يحتمل القارئ قوله: « فكان مسير عيسهم ذميلا» معطوفا على « ففاجأني اغتيالا»، بينما هو معطوف على «تولوا بغتة»، وذلك لأنّ الجملة المتوسطة «فكأنّ بينا تهيبني... »تفيد التوهم، أمّا قوله: « فكان مسير عيسهم ذميلا» حقيقة، فامتنع أن تعطف هذه (الحقيقة) على تلك (التّوهم) .

ويرى الجرجاني أيضا أنّ الجملة المتوسطة التي تفيد التّوهم مسببا، وجملة « تولوا بغتة» سببها، أي أنّ التّوهم كان بسبب أن كان التولي بغتة، وعلى هذا يكون معنى البيت الأول « تولوا بغتة فتوهمت أنّ بينا تهيبني ففاجأني»، وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكانت منزلتها منها منزلة المفعول، والظّرف، وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل، ممّا لا يمكن إفراده على الجملة، وأنّ يعتمد كلاما على جدته [٣٣]، وعليه فالجرجاني قاس العلاقات بين الجمل بالعلاقات بين مكونات الجملة أي بمنزلة الفضلة فيها بالعمدة، واعتبر الأولى بمنزلة الثانية، وذكر من حالات الترابط المعنوي التي يكون الربط بين الجمل بمنزلتها على مثالين هما المفعول والظرف، وعمّم ما يفيد ذلك على سائر معمولات الفعل، وهي المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول

فيه والحال، والتمييز[٣٤]، وبهذا فسّر الجرجاني فصل الجملة عن الجملة إذا كانت سببا لها بعلاقة سائر المفاعيل ببقية عناصر الجملة، وهذه العلاقة لا تتطلب الواو، فالجملة التي تعلل الجملة المتقدمة عليها ترتبط بها دون واو، فالعلاقات بين الجمل في نظره بمنزلة العلاقات بين عمدة الجملة والأجزاء التي من قبيل الفضلة، أي كما تُقيد العمدة بالفضلة تُقيد الجملة بالجملة، وهذا يدلّ على أنّ الجرجاني اعتمد في تفسيره للعلاقات التي تربط الجمل على إيجاد النّظير لها، كما أنّه يرى أنّ العلاقة بين الشطر الأوّل والثاني من البيت الأوّل قويّة بل تابعة؛ لأنّ كلا منهما في حاجة إلى الآخر كي يستقيم المعنى، وهذا يعود إلى العلاقة السببية بينهما، وكذلك اتصال البيت الثاني بالبيت الأوّل، فهذا يدلّ على تماسك النّص كلّه باعتبار أنّ المعطوف عليه ليس الشطر الأوّل من البيت الثاني فحسب وإنّما البيت الثاني كلّه[٣٥]. ومن ذلك أيضا.

العلاقات بين الجمل بمنزلة العلاقات بين الاسم والاسم:

تنبّه الجرجاني إلى أن ليس كلّ العلاقات بين الجمل هي بمثابة علاقة العمدة بالفضلة كما سبق، بل إنّها تكون بمنزلة الصور التي يرتبط بها الاسم بالاسم، وهي:

١. جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه، وجعل الجرجاني ما يسري على المفرد هو ما يسري على الجمل، وذلك إذا كانت الجملة مؤكدة للّتي قبلها أو مبيّنة لها، ومثاله في ذلك قوله تعالى: ﴿**الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢)** ﴾ [البقرة: ١– ٢]، فقوله ﴿**لا ريب فيه**﴾ بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: ﴿**ذلك الكتاب**﴾، وهو بمنزلة قولك: »هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب«، فتعيده مرّة ثانية لتثبته، والداعي إلى جعله خاليا من العاطف هو أنّه لا شيء يتميّز به عنه، فيحتاج إلى ضام يضمّه إليه وعاطف يعطفه عليه.

ومثاله أيضا قوله تعالى﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ (٦) خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [البقرة: ٦، ٧]، فقوله: ﴿**لا يؤمنون**﴾ تأكيد لقوله: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾، وقوله: ﴿**ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم**﴾ تأكيد ثان أبلغ من الأوّل؛ لأنّ من كان حاله إذا أنذر مثل حاله إذا لم ينذر كان في غاية الجهل، وكان مطبوعا على قلبه لا محالة[٣٦]، ففي هذه الآية يوجد تأكيدان اثنان كل منهما يضيف جديدا إلى المعنى، ومن ثمّ فإنّ التأكيد الثاني ليس حشوا ما دام أبلغ من الأوّل وهو كذلك، لأنّه يبيّن سبب

استواء الإنذار عندهم بعدمه، ذلك لأنّ الله ختم على قلوبهم[٣٧]، وبهذا يعتبر تأكيد جملة لأخرى وسيلة من وسائل تماسك النص، رغم أنّ وسيلة الاتّصال معنوية غير معتمدة على رابط شكلي.[٣٨]

٢. جملةٌ حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلاّ أن يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا، أو مفعولا، أو مضافا إليه، فيكون حقها العطف.[٣٩]

٣. جملة ليست في شيء من الحالين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إيّاه ولا مشاركا له في معنى، بل هو شيء إذا ذكر لم يذكر إلاّ بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله، لعدم التعلّق بينه وبينه رأسا، وحق هذا ترك العطف البتّة.[٤٠]

عطف مجموعة من الجمل على مجموعة أخرى:

كما تعرض الجرجاني إلى عطف جملة على جملة أخرى، فقد وسّع من العطف ليشمل عطف مجموعة من الجمل على مجموعة أخرى وقاسها على ما هو حاصل فيما دون الجملة، ومثاله في ذلك ما يجري في الشرط والجزاء إذ قال: "ينبغي أن يجعل ما يصنع في الشرط والجزاء من هذا المعنى أصلا يعتبر به. وذلك أنّك ترى متى شئت جملتين قد عطفت إحداهما على الأخرى، ثم جعلنا بمجموعهما شرطا"[٤١]، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا**﴾[النساء: ١١٢]، الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين (المعطوفة والمعطوفة عليها) لا في كل واحدة على الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى[٤٢]» لأنّا إن قلنا إنّه في كلّ واحد منهما على الانفراد جعلناهما شرطين، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتا جزاءين وليس منه إشراك ماليس شرط في الجزم بالشرط، وذلك ما لايخفى فساده، وليس منه إلاّ جزاء واحد»[٤٣] وذكر الجرجاني أنّ هذه القاعدة هي نظير القاعدة التي يكون الخبر، والحال، والصفة بمقتضاها مركبا من أجزاء إذ يقول: » واعلم أنّ سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة سبيل الجزأين تعقد منهما الجملة، ثم يجعل المجموع خبرا أو صفة، أو حالا...، وإذا علمت ذلك في الشرط فاحتذْ في العطف فإنّك تجدُه مثله سواء» [٤٤]، «فقد حمل الجرجاني هذه الظاهرة على كونها لا تخرج عن ضروب التّركيب التي تكون عليها أجزاء الكلام، فكما يكون الجزء مركّبا من جزأين تستوي منهما جملة، يكون مركّبا من جملتين يستوي منهما مركب عطف يكون شرطا وجزاء، ثم يوسّع من مجال ظاهرة العطف بين الجمل ليجعل منها أصلا عاما».[٤٥]

الفصل:

تحدّث الجرجاني في هذا الباب فقال: »وممّا هو أصل في هذا الباب أنّك قد ترى الجملة وحالُها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف لأمر عرض فيها وصارت أجنبية ممّا قبلها«[46]، وليوضح قوله استشهد بقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (١٤) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (١٥)**﴾ [البقرة: ١٤، ١٥]، يذهب الجرجاني إلى أنّ الظاهر في هذه الآية يقتضي عطف ﴿**الله يستهزئ بهم**﴾ على قوله ﴿**إنّما نحن مستهزئون**﴾ البقرة ١٤، وذلك لأنّه ليس أجنبيا عنه بل هو نظير ما جاء معطوفا في القرآن من قوله تعالى: ﴿**يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ**﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله: ﴿**وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ**﴾ [آل عمران: ٥٤]، فما الأمر الذي أوجب ألاّ يعطف؟

لقد ردّ الجرجاني عدم العطف لاختلاف صيغة الخطاب في الآية، فقوله تعالى: ﴿**إنّما نحن مستهزئون**﴾ حكاية عن المنافقين وليس بخبر من **الله**، وقوله: ﴿**الله يستهزئ بهم**﴾ خبر من **الله** تعالى، ولذلك امتنع عطف ما هو خبر من **الله** على ما هو حكاية من الكفار[47]، وأورد الجرجاني آيتين يمتنع فيهما العطف لنفس السبب وهما: قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ (١٢)**﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، وأيضا في قوله:

﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٣][48].

ويلاحظ ممّا سبق أنّ امتناع الوصل وإجراء الفصل يرجع إلى الانتقال من قول إلى آخر، أي إلى اختلاف صيغة الخطاب، فإذا كانت الحكاية متماثلة حكاية أو خبرا كان الوصل، وإذا كانت مختلفة كان الفصل، وقد عدّه البيانيون حالة من حالات كمال الانفصال وما يشبه هذه من قبيل الانتقال من الإنشاء إلى الخبر والعكس[49]، وعليه فالوصل لا يحسن في كل سياق وأنّ تركه لا يُحلّ بالترابط بين الجمل إذ يمكن استخلاص الرّبط من السياق، ومثاله إذا جاءت الجملة بعد سؤال مقدّر، وقد ذكر الجرجاني أمثلة عديدة[50] لها منها ما جاء في قول الشاعر:

زَعَمَ العَوَاذلُ أَنَّنِي في غَمْرَةٍ   صَدَقُوا، ولكنْ غَمْرَتي لا تنْجلي[51]

حكى الشاعر عن العواذل أنّهم قالوا: »هو في غمرة«، وكان ذلك ممّا يحرك السّامع،

لأن يسأله، فيقول: «فما قولك في ذلك وما جوابك عنه؟ » فأخرج الكلام مَخرج الجواب عنه، وصار كأنّه ردّ عليهم بقوله: صدقوا أنا كما قالوا، ولكن لا مطمع لهم في فلاحي، ولو قال: «زعم العواذل أنّني في غمرة وصدقوا» لما صحّ[٥٢]، أي لما كان كلامه كلام مجيب.

ويستخلص من ذلك أنّ الرّبط المعنوي بين الجمل يمكن استخلاص بعض قواعده من بنية الخطاب الذي هو تفاعل النّص مع السياق الخارجي[٥٣].

الإحالة (reference) : تعني تارة العملية التي بمقتضاها تحيل اللفظة المستعملة على الشيء الموجود في العالم، أي ما كان يسميه القدامى الخارج، وهي تعني تارة أخرى إحالة اللّفظة على لفظة متقدمة عليها[٥٤]، وهي تعمل على الربط بين الجمل والعبارات التي تتألف منها النّصوص ولم يخصص الجرجاني للحديث عنها بابا، وإنّما عرض لها دونما قصد عندما مثّل لها بقولهم: "جاءني زيد وهو مسرع"، فالضمير في هذه الجملة أغنى عن تكرير "زيد"؛ لأنّ المعنى في هذه الجملة هو "جاءني زيد، وزيد مسرع"، وعقّب الجرجاني على ذلك بقوله: " وذلك أنّك إذا أعدت ذكر "زيد" فجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحا"[٥٥]، فالضمير في الجملة الثانية أحال إلى الاسم في الجملة الأولى، وعمل على ضم الثانية إلى الأولى، وربط بينهما. وفضلا على كون الضمير يفيد الرّبط، فإنّه أيضا يضفي على المعنى رونقا وحسنا تهتز له نفس السّامع، من ذلك ما جاء في قول البحتري:

بَلَوْنا ضَرائبَ مَنْ قد نَرى ... فَما إنْ رأَينا لفتح ضَريبا
هُوَ المرءُ أَبْدتْ له الحادِثاتُ ... عَزْما وَشيكا ورأيا صَليبا [٥٦]

علّق الجرجاني على البيتين قائلا: "أفلا ترى أنّ أوّل شيء يروقك منها قوله: هو المرء أبدت له الحادثات"[٥٧]، وذلك لوجود الضّمير في بداية البيت الثاني، فعمل على ربطه بالأوّل فأضفى عليه شيئا من الحسن والقوّة[٥٨].

الرّبط بالتعريف: تعدّ أداة التّعريف من العوامل المحقّقة للترابط والاتّساق في النّص من حيث أنّها تذكّر السّامع أو القارئ بشيء سبق ذكره، أو شيء معروف في الذهن جرى الكلام عليه أو الإشارة له في السياق، وقد أشار الجرجاني إلى أنّ لام التّعريف تتخطى وظيفة التّعريف في النّص إلى الربط، ومثاله في ذلك قول الشّاعر:

وإنْ قَتل الهوى رجُلاً ... فإِني ذلك الرَّجُلُ [٥٩]

فهذا البيت جمع بين اسم الإشارة ولام التّعريف في "الرجل"، وهما ممّا أضاف للبيت إجادة وإحسانا[٦٠]، فاسم الإشارة ولام التّعريف تشيران إلى رجل معين قد سبق ذكره، وهو معروف للمتحدث والمتلقي.

وجاء أيضا في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، حيث علّق الجرجاني على لام التّعريف في كلمة «الرأس» بقوله: «واعلم أنّ في الآية الأولى شيئا آخر من جنس النّظم وهو تعريف «الرأس» بالألف واللام، وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة، وهو أحد ما أوجب المَزِيّةَ[٦١]. وقال إنّه لو صرّح بالإضافة فقيل «اشتعل رأسي» لذهب بعض الحسن[٦٢] ويلاحظ من خلال كلامه أنّ لام التّعريف في «الرأس» تعود على المتكلم الذي سبق ذكره في الآية فتحيل السّامع إليه ممّا يؤدي إلى ربط الكلام اللاحق بالسابق، أي أنّ التّعريف عوض الياء التي تعود على المتكلم.

الربط بالموصول: تناول البلاغيون الموصولات من الجانب المعنوي إذ رأوا أنّها تعمل على ربط الكلام قد سبق من السّامع العلم به بما بعده من الكلام، ومثاله قولك: « مررت بزيد الذي أبوه منطلق»، فهذا القول يتكون من جملتين هما:

- مررت بزيد
- زيد أبوه منطلق

فجملة «زيد أبوه منطلق» ميّزت زيدا من غيره، واستبدل الاسم الموصول «الذي» بالاسم الظاهر «زيد»، وبما أنّ «زيد» ذكر في الجملة الأولى، جاء «الذي» ليحلّ مكانه في الجملة الثانية، فصار شبيها بالضمير إذ يحلّ مكان الاسم الظاهر، وعمل على ربط الجملة الثانية بالأولى وقوّى التلاحم بينهما، فـ «لولا (الذي) لم تصل إلى ذلك»[٦٣]، وفسر ذلك بقوله: « تفسير هذا أنّك لا تصل (الذي) إلاّ بجملة من الكلام قد سبق من السّامع علم بها، وأمر قد عرفه له» [٦٤].

وجاء أيضا في قول القائل: ما فعل الرّجل الذي كان عندك بالأمس؟ الشيء المعلوم هو أنّ الرجل كان عند من سئل بالأمس، والشيء غير المعلوم هو ما صدر عنه من فعل، وهذا ما يراد العلم به وضمّه إلى ما هو معروف من أمره، فجاء الاسم الموصول للرّبط بين الشيئين، والجملة مؤلفة من اثنتين هما:

- فعل الرّجل.
- الرّجل كان عندك بالأمس.

وقد أضيف إلى الأولى اسم الاستفهام، فصارت: ما فعل الرجل؟ ، وفي الثانية استبدل الاسم الموصول «الذي» بالاسم الظاهر «الرجل»، وبما أنّ الرجل ذكر في الأولى، وهو معرّف جاء «الذي» ليحلّ مكانه، فصار شبيها بالضمير إذ يحلّ مكان الاسم الظّاهر، بدليل أنّ الجملة تحتاج إلى مكون نحويّ تحويلي هو الضّمير العائد العكسي، لأنّ تقدير الجملة «الذي

كان هو عندك بالأمس»، وقد رأى الجرجاني في الاسم الموصول ضربا من التّعريف تارة وتارة ضربا من الإحالة بالضمير[٦٥].

الربط بالتكرير: يعدّ التكرار عند الجرجاني من معاني النّحو التي تحقق الانسجام والتناسق في النّص، ويكون التكرار بالحرف، أو الكلمة، أو الجملة، أو المعنى. ومثال ذلك ما جاء في قول البحتري:

فكالسَّيفِ إنْ جئتَه صارِخاً وكالبَحْرِ إن جئتَه مُسْتثيباً [٦٦]

وعلّق الجرجاني على ذلك بقوله: إنّ الشاعر عطف بالفاء قوله: «فكالسيف مع حذفه المبتدأ، لأنّ المعنى لا محالة «فهو كالسيف»، ثم كرّر» الكاف» في قوله: «وكالبحر»، وهو تكرار جزئي «الفونيم» ممّا أضفى على النّظم حسنا، إضافة إلى اقتران كل منهما «كالسيف»، «كالبحر» بشرط جوابه فيه، أي أنّه كرّر في صدر البيت وعجزه الشرط المتضمن جوابه» إن جئته صارخا»، « إن جئته مستثيبا»، وهو تكرار كلي، فكلاهما معناه» إن جئته طالبا المساعدة» مضافا إلى التكرار الجزئي الذي سبق ذكره ممّا أدى إلى حسن التناسق والانسجام بين صدر البيت وعجزه، وارتباطهما ببعضهما، وهذا سبب واضح لمحاسن النظم فيه. »[٦٧]

وجاء التكرار أيضا في قول الشاعر:

زَعَمَ العَواذل أنَّ ناقَةَ جُنْدَب بجَنوبِ خَبْتٍ عُرِّيَتْ وأُجِمَّت
كَذَبَ العَواذِلُ لو رأَيْنَ مُنَاخَنا بالقادسِية قلن: لجّ وذلت [٦٨]

فبيّن الجرجاني أنّ الشاعر لو قال: «كذبن» بدل «كذب العواذل» لكان الكلام صحيحا نحويا، ولكنّه كرّر كلمة «العواذل»، لأنّ ذلك أبين وأقوى. [٦٩]

فتكرار الشاعر لكلمة «العواذل» في البيت الثاني تكرار حسن، لكونه مستأنفا من حيث وضعه وضعا، لا يحتاج معه السّامع «القارئ» لتذكر ما سبق. [٧٠]

التّقديم والتّأخير: مقولة بلاغية تسهم في بناء النّص، وقد تحدّث عنه الجرجاني كثيرا، وعدّه من جماليات النّص وأحد عوامل الرّبط فيه: «ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعُه، ثمّ تنظر فتجد سببَ أن راقك، ولطف عندك أن قدّم فيه شيء وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان» [٧١] وللتّقديم والتّأخير أثر في تحديد حيّز الاستفهام في الجملة إذ إنّ تغيّر نسق الجملة «ترتيبها» يؤدي إلى تغيّر معنى الكلام وإلى فساده أحيانا، **ولهذا تطرق الجرجاني إلى**:

- **علاقة التّقديم والتّأخير بالاستفهام**:

عرض الجرجاني أمثلة مختلفة لهمزة الاستفهام، تارة يليها الفعل، وتارة يليها الاسم

بتقديمه على الفعل، مبينا ما بينهما من دقائق لغوية ومعنوية، فهو يرى أنّك إذا قلت « أفعلت؟ »، «أبنيت؟ »، «أقلت الشعر؟ »، فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وأمّا إذا قلت: «أأنت فعلت؟ »، «أأنت بنيت الدار؟ »، «أأنت قلت الشعر؟ »، فكانت البداية بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردّد فيه.

واعتبر الجرجاني هذه الفوارق المعنوية الحاصلة من التقديم ممّا لا يمكن الاختلاف في شأنها، «فهذا من الفرق لا يدفعه دافع، ولا يشك فيه شاك، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر»[٧٢] واستدلّ على ذلك بثلاثة مواضع[٧٣]، وهي:

أوّلا- الاستفهام واسم الإشارة: وذلك في قوله: "أأنت بنيت هذه الدار؟ ، أأنت قلت هذا الشعر؟ وعلّق على ذلك بأنّك في ذلك كلّه قد بدأت بالاسم، لأنّك لم تشك في الفعل أنّه كان، خاصة وقد أشرت أنّ الدار مبنية، والشعر مقول، وإنّما شككت في الفاعل، وذكر أنّك إذا قلت في المقابل: "أبنيت هذه الدار؟ "، "أقلت هذا الشعر؟ "، فقولك خارج عن كلام النّاس، والسبب في ذلك فساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك موجودا أم لا.

ثانيا- الاستفهام والصفة: ومثاله قولك: " أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ "، أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ ، وهو قول خارج عن كلام النّاس، لأنّ الشك في القائم الموجود.

ثالثا- الاستفهام على الإطلاق، ومن أمثلته قولك:

- أقلت شعراً قط؟
- أرأيت اليوم إنساناً؟
- أأنت قلت شعراً قط؟
- أأنت رأيت إنساناً؟

رأى الجرجاني أنّ الكلام في المثال الأوّل والثاني كان كلاما مستقيما، أمّا في الثالث والرابع، فلا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا، لأنّ ذلك إنّما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول: من قال هذا الشعر؟ ، ومن بنى هذه الدار؟ ، ممّا يمكن أن يُنَصَّ فيه على معيّن، فأمّا قول شعر على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق، فمحال ذلك فيه، لأنّه ليس ممّا يختص بهذا دون ذلك، حتى يسأل عن عين فاعله، ثم انتقل إلى إثبات نفس المعنى في حالة تقديم الفعل والاسم في النّفي.

ويستنتج من كلام الجرجاني أنّ التّغيير في بنية الكلام بالتقديم والتّأخير يؤدي إلى تغيّر المعنى في الكلام، وإلى فساد المعنى إذا لم يراع الانسجام فيه، أي إنّ للتقديم والتأخير

دورا حاسما في تحديد المعنى الحاصل من الجملة؛ وذلك بتحكمه في تحديد حيّز المعنى إثباتا ونفيا.

التقديم والتّأخير في الخبر المثبت: قال الجرجاني: "واعلم أنّ الذي بان لك في الاستفهام والنّفي من المعنى في التّقديم قائمٌ مثله في الخبر المثبت، فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدّث عنه بفعل فقدمت ذكره، ثم بنيت الفعل عليه فقلت: "زيد قد فعل"، و"أنا فعلت"، و"أنت فعلت" اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل "[٧٤] إلاّ أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين[٧٥]:

أحدهما: وهو ظاهر جليّ يكون القصد فيه إلى فاعله دون واحد آخر، أي أنّك قد أردت أن تنص في الفعل على واحد فتجعله له، وتزعم أنّه فاعله دون واحد آخر، أودون كلّ أحد، ومن أمثلته قولك:

"أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه" تريد من القول أن تدّعي الانفراد بذلك وإزالة الاشتباه فيه، والردّ على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك.

وثانيهما: أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنّك أردت أن تحقّق على السّامع أنّه قد فعل وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتَوَقُّعه أوّلا ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه...، ومثاله قولك: " هو يعطي الجزيل"، و "هو يحبّ الثناء"، أي تريد أن تحقق على السّامع أنّ إعطاء الجزيل، وحبّ الثناء دأبه، وأن تمكّن ذلك في نفسه.

فالملاحظ أنّ الجرجاني يؤمن بأنّ كلّ تغيير يحدثه المتكلم المبدع في بنية الخطاب، وتركيبه فإنّما يتوخى من ذلك أمرين اثنين: أولهما تغيير دلالة الخطاب ومعناه، وثانيهما إحداث نوع من التّأثير في المتلقي.[٧٦]

وقف الجرجاني في عرضه لهذه المسألة "التقديم والتّأخير في الخبر المثبت" عند هذا الحدّ، واعتبر ما قاله في ذلك كافيا للبيان عن أصولها، وعن الفرق بين التّقديمين في الخبر: التّقديم المقصود به الانفراد، والتّقديم المقصود به دفع الشك.

فالجرجاني ينطلق من أنّ الكلام المتقدم والمتأخر قطعة متماسكة من القول تقوم بإشراك المتلقي بما يختزنه من معلومات تساعده على ربط الكلام، وفهم لطيف الفرق بين التّقديم والتّأخير ومن ذلك ما جاء في قول إبراهيم بن العباس في مدح محمد بن عبد الملك الزيات قائلا:

فلَوْ إذْ نَبَا دَهرٌ، وأَنْكَرَ صاحبٌ، وسُلِّطَ أعداءٌ، وغابَ نَصيرُ

تكونُ عنِ الأهوازِ داري بنَجْوةٍ، ولكنْ مَقَاديرٌ جَرَتْ وأُمورُ [٧٧]

يرى الجرجاني أنّ الشاعر أحسن بتقديمه الظرف الذي هو "إذ نبا" على عامله الفعل "تكون"، لأنّ أصل ترتيب الكلام هو: "فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبا دهر"، فهو في هذه الحال يضعف من أثر الكلمات، وبالتقديم يزيد من شوق القارئ لمعرفة بقية الكلام.[٧٨]

الحذف: يقول الجرجاني في الحذف "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة[٧٩]، فالحذف باب واسع تجول فيه الأقلام، وهو ميدان فسيح تضطرب فيه القابليات الفنية ولا يحسن طرقه إلاّ من كانت له معرفة واسعة بأساليب التّعبير، وتوفر لديه الذوق الأدبي السليم ليعرف أسراره[٨٠]، ومنه:

حذف المفعول: وفيه يُستغني عن المفعول به بالحذف من قبيل حذف ما ليس ضروريا لقيام الكلام، وقد اعتبر بعض النّحاة هذا الاستغناء من قبيل الاقتصار لا الحذف.

تعرض الجرجاني لحذف المفعول به بعد أن تحدث عن حال الفعل مع الفاعل، والمفعول به، إذ قال: " وههنا أصل يجب ضبطه، وهو أنّ حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، فكما أنّك إذا قلت: "ضرب زيد"، فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن يثبت الضرب فعلا له لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق، كذلك إذا عدّيت الفعل إلى المفعول فقلت: " ضرب زيد عمرا" كان غرضك أن تفيد التباس الضّربِ الواقع من الأوّل بالثاني ووقوعَه عليه... وإذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجِملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول...، فالعبارة فيه أن يقال: "كان ضربٌ"، أو" وقع ضربٌ" أو " وُجد ضرب"، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء"[٨١]، وتختلف هذه الأبنية التي ذكرها الجرجاني من حيث العناصر الموجودة فيها، فمنها ما يدلّ على وجود الفعل ومن أحدثه، ومنها ما يدل على حدوث الفعل ومن أحدثه وما حدّث عنه، ومنها ما يدل على وجود الحدث (وإن كان ذلك بعنصرين) ". [٨٢]

وتحدّث أيضا عن استعمال الفعل المتعدي والغرض منه، فقال: "... ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشْتُقَّتْ منها للفاعلينَ، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين" [٨٣]، فيكون "الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا في أنّك لا ترى له مفعولا، لا لفظا ولا تقديرا[٨٤]، واستشهد لذلك بمجموعة من الأمثلة منها: "فلان يحلّ ويعقد ويأمر وينهى ويضرّ وينفع"... ، واعتبر أنّ تعدية هذه الأفعال بتقدير المفعول تنقض الغرض وتغيّر المعنى...، فهذا قسم من خلو الفعل من المفعول، وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النّص عليه[٨٥]، وعليه فالمتعدي عند الجرجاني متعدّ له مفعول يمكن النّص عليه، ومتعد

له مفعول ولا يمكن النص عليه[٨٦]، ومثل هذا التّصنيف لا يمكن أن يقام في مستوى الفعل مطلقا، وإنّما يقام في مستوى الفعل مقترنا بالغرض من الكلام، أي في مستوى استعمال الفعل[٨٧]، كما أنّ ذكر المفعول في المثال السابق يؤدي إلى تعثر التسلسل، وغياب النّسق؛ ولهذا يحسن عدم ذكره أي حذفه.

وذكر الجرجاني قسما ثانيا من الأفعال المتعدية يكون فيها المفعول مقصودا ومعلوما قصده، وفي هذه الحالة يمكن للمتكلم حذف المفعول متى توفرت القرينة الدالة عليه، وينقسم إلى جلي لا صنعة فيه، وخفي تدخل الصنعة فيه، فمثال الجلي قولهم: "أصغيت إليه"، وهم يريدون "أذني"، ومثال الخفي التي تدخله الصنعة أنواع[٨٨]، منها ماجاء في قوله: "وإن أردت أن تزداد تبيينا لهذا الأصل، أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ (٢٣) فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ**﴾ [القصص: ٢٣، ٢٤]، ففي الآية وقع حذف المفعول به في أربعة مواضع وهي: يسقون...، تذودان...، تسقي...، سقى...

وذكر الجرجاني أنّ هذا الحذف لايخفى على ذي بصر أنّه ليس في ذلك كلّه إلاّ أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا... وذاك أنّه لو قيل: «وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما» جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذَود، بل من حيث هو ذود غنم، فإذا كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود... فلو ذكر المفعول لا تجده في هذا النحو من الروعة والحسن، ما وجدت في حذفه، وذلك لأنّ في ترك ذكره فائدة جليلة، وأنّ الغرض لا يصح إلاّ على تركه[٨٩]، إذ بذكره يحدث تعثر في التّسلسل وغياب النسق الذي يعمل على تماسك الجمل.

انطلق الجرجاني في تناول ظاهرة حذف المفعول به على اعتباره عنصرا ضروريا لاكتمال بنية الفعل المتعدي، وليس من قبيل الفضلة، وبالتالي فإنّ غيابه يحمل على الحذف الذي يقوم عليه دليل من تقدم الذكر أو شهادة الحال.

وذكر الجرجاني أيضا أنّ حذف المفعول به قد لا يكون من باب الحذف الذي يدلّ عليه دليل، إنّما هو من باب الحذف الذي «لا يمكن فيه النّص على المحذوف»، وهو ضرب جديد من الحذف حيث اعتمد في تحليله على المفارقة بينه وبين ظاهرة تناقضه، وترصد المعنى والغرض لو أظهر المفعول المغيّب بينه وبين ظاهرة تناقضه، ومثاله قول عمرو بن معدي يكرب:

فلــوْ أنَّ قَوْمي أَنطَقَتْني رماحُهُمْ   نَطَقْــتُ ولكنَ الرمــاحَ أَجرَّتِ [٩٠]

فالفعل «أجرّت» فعل متعد، ولو عدّاه لما عدّاه إلاّ لضمير المتكلم نحو: »ولكنّ الرّماح أجرّتني»، ولا يتعدى لمفعول غيره، إلاّ أنّ المعنى يُلزمك أن لا تنطق بهذا المفعول ولا تُخرجه إلى لفظك، والسبب أنّ تعديته تُوهِمُ ما خلاف الغرض الذي هو إثبات أنّه كان من الرّماح إجرار وحبس للألسن عن النطق، وأن يصحح وجود ذلك، ولو قال: » أجرّتني»، جاز أن يُتَوهَمَ أنّه لم يعن بأن يثبت للرّماح إجرار، بل الذي عناه أن يبيّن أنّها أجرّته، فقد يُذكر الفعل كثيرا والغرض منه ذكر المفعول، وقارن ذلك بقولك: » أضربت زيدا؟ »، فأنت لا تنكر أنّه كان من المخاطب ضرب، وإنّما تنكر أن يكون وقع الضرب منه على زيد... فلمّا كان في تعدية «أجرّت» ما يُوهم ذلك وقف فلم يعدّ البتة، ولم ينطلق بالمفعول لخلص العناية لإثبات الإجرار للرّماح. [٩١]

الخاتمة:

أفضت هذه الدراسة التي تصبو إلى إظهار بعض ملامح نحو النص بالتّركيز خاصة على قواعد تماسك النص في كتاب دلائل الإعجاز للجرجاني إلى النّقاط الآتية:

١. اهتمام الجرجاني بالنسق الذي ترد فيه الألفاظ والجمل، ومدى انسجامها والسياق الذي وجدت فيه، مركّزا على إيضاح العلاقات التي تربطها ببعضها البعض، متجاوزا بذلك مهمة النّحاة القدامى الذين ركّزوا في وضع قواعدهم النّحوية على الجملة مستقلة عما عداها من الجمل.

٢. لم يحصر قيمة الصيغ اللّغوية في أنفسها، وإنّما جعل قيمتها بعلاقاتها بما سبقها، وبما لحقها من صيغ، وإلى النسق الذي ترد فيه.

٣. تطرق إلى قواعد التماسك النّحوي منها الوصل والفصل، والإحالة والرّبط بلام التّعريف والاسم الموصول والتّكرار والحذف، والتّقديم والتّأخير وهي تمثل قواعد نحو النّص.

٤. تأكيده على نفس السّامع في الرّبط بين الجمل يلتقي وما ذهب إليه المحدثون ومنهم المهتمون بنحو النّص.

٥. نظر إلى الخطاب من زاوية علاقة السّامع بالخطاب، ومثال ذلك جعله مقبولية العطف لا تعود إلى أسباب معنوية فقط، بل لأسباب تداولية أيضا.

٦. ذهب إلى أنّ الربط المعنوي بين الجمل يمكن استخلاص بعض قواعده من بنية الخطاب الذي هو تفاعل النص مع السياق الخارجي.

٧. تأكيد الجملة لأخرى وسيلة من وسائل تماسك النص في نظره رغم أنّ وسيلة الاتصال معنوية غير معتمدة على رابط شكلي.

٨. رأى أنّ التّغيير في بنية الكلام بالتّقديم والتأخير، يؤدي إلى تغيير المعنى في الكلام وإلى فساده إذا لم يُراعَ الانسجام فيه.

٩. للتقديم والتأخير دور في تحديد حيّز المعنى إثباتا، ونفيا، واستفهاما.

١٠.كلّ تغيير في بنية الخطاب وتركيبه، يتوخى منه المتكلم تغير دلالة الخطاب، ومعناه إحداث نوع من التّأثير في المتلقي.

الهوامش:

١. الجرجاني، دلائل الإعجاز ٥٣٩.
٢. المصدر نفسه، ص ٨١.
٣. المصدر نفسه، ص٨٢.
٤. المصدر نفسه، ص٨٢.
٥. المصدر نفسه، ص ٣٧٠ ـ٣٧١.
٦. المصدر نفسه، ص ٤٠١.
٧. المصدر نفسه، ص٤٦٨.
٨. المصدر نفسه، ص ٤٦٨.
٩. ينظر الشاويش، أصول تحليل الخطاب ص٢٢٤.
١٠. ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٤، ٢٦، ٣٦، ٣٩، ٤٦، ١٧٠، ٢٣٩، ٦٤.
١١. المصدر نفسه، ص٢٢٢.
١٢. المصدر نفسه، ص٢٢٢.
١٣. ينظر، خطابي، لسانيات النّص، ص١٠٠، لاشين، التراكيب النّحوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص١٣٥ .
١٤. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٤، خطابي، لسانيات النّص، ص ١٠٠، الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص ٤٧٠لاشين، التراكيب النّحوية١٣٥.
١٥. خطابي، لسانيات النّص، ص١٠١
١٦. الجرجاني، دلائل الاعجاز، ٢٢٣.
١٧. المصدر نفسه، ص٢٢٣.
١٨. المصدر نفسه ص٢٢٤.
١٩. ينظر، الشاوش أصول تحليل الخطاب، ص٤٧١.
٢٠. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٢٤.
٢١. الشاوش، أصول تحليل الخطاب ص، ٤٧٢.

٢٢. ينظر خطابي، لسانيات النّص، ص ١٠٣، المنادي، التّلقي والتواصل الأدبي، ص ١٩٠.

٢٣. ينظر خطابي، لسانيات النص، ص ١٠٣.

٢٤. الشاوش، أصول تحليل الخطاب ص٤٧٥.

٢٥. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٤، خطابي، لسانيات النص، ص١٠٢، الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص ٤٧٦، لاشين، التراكيب النّحوية ص١٣٦.

٢٦. أبو تمام، ديوان أبي تمام، ج ٣، ص٢٩٠ .

٢٧. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٥، الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص ٤٧٧، إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النّص ص ٢٢٤، لاشين، التراكيب النحوية، ص ١٣٦.

٢٨. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٥، وينظر الشاوش أصول تحليل الخطاب ص، ٤٧٨، لاشين، التراكيب النحوية١٣٦.

٢٩. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٢٦، وينظر الشاوش أصول تحليل الخطاب ص، ٤٧٨، لاشين، التراكيب النحوية١٣٦.

٣٠. خطابي لسانيات النص، ص١٠٤.

٣١. ينظر الشاوش، أصول تحليل الخطاب ص٤٧٨، خطابي، لسانيات النص ص١٠٣.

٣٢. البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، ج٣، ص ٣٣٨.

٣٣. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٢٤، وينظر خطابي، لسانيات النص، ص ١٠٥، الشاوش تحليل الخطاب، ص٥٣٢، إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص ص٢٢٤.

٣٤. الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص٥٣٢.

٣٥. خطابي، لسانيات النص ص، ١٠٦.

٣٦. ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٨، خطابي لسانيات النص ص١٠١، الشاوش، أصول تحليل الخطاب ص٥٣٤.، إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص ٢٢٥، لاشين، التراكيب النّحوية ص١٣١.

٣٧. خطابي، لسانيات النص، ص١٠٧.

٣٨. المرجع نفسه، ص١٠٧.

٣٩. الجرجاني دلائل الإعجاز، ص٣٤٣.

٤٠. المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

٤١. المصدر نفسه، ص ٢٤٤ـ ٢٤٥.

٤٢. المصدر نفسه، ص ٢٤٥، خطابي، لسانيات النص، ص١٠٦، الشاوش، أصول تحليل الخطاب ٥٩٥، إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص٢٢٥، لاشين، التراكيب النّحوية، ص١٣٨.

٤٣. الجرجاني دلائل الإعجاز، ص٢٤٥.

٤٤. المصدر نفسه، ص٢٤٥.

٤٥. الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ج١ص، ٥٩٥.

٤٦. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٣١.

٤٧. وليد، نظرية النظم وقيمتها العلمية، ص٩٢، خطابي، لسانيات النص ص١٠٨، الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص٥٥٠، لاشين، التراكيب النحوية، ص١٣٢.

٤٨. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٣٢.

٤٩. خطابي، لسانيات النص، ص١٠٨، الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ص٥٥٠ .

٥٠. للمزيد ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٣٦.

٥١. القز ويني، الإيضاح في علوم البلاغة ج١ص٢٧٤.

٥٢. ينظرالجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٣٦، خطابي لسانيات النص، ص١٠٩، إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص٢٢٦.

٥٣. إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص٢٢٨.

٥٤. الشاوش أصول تحليل الخطاب، ص١٢٥.

٥٥. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢١٥، إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص٢٢٧.

٥٦. البحتري، ديوان البحتري، ج ١ص١٢١.

٥٧. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٥.

٥٨. إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص٢٢٧.

٥٩. البيت لسليم بن سلام الكوني، الأصفهاني، الأغاني، ج٦ ص٢٠٤.

٦٠. الجرجاني دلائل الإعجاز، ص ٩١، إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص٢٢٩.

٦١. المصدر نفسه، ص ١٠٢.

٦٢. المصدر نفسه، ص١٠٢.

٦٣. المصدر نفسه، ص٢٠٠.

٦٤. المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

٦٥. المصدر نفسه، ص ٢٠٠، ابراهيم خليل في اللسانيات ونحو النص، ٢٣٠– ٢٣١.

٦٦. البحتري، ديوان البحتري، ج١ص١٢١.

٦٧. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٦، إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص ٢٣١ـ ٢٣٢.

٦٨. البيتان لجندب بن عمار من طيء، أبو تمام، كتاب الحماسة، ص٩٦.

٦٩. الجرجاني، دلائل الإعجازص٢٣٦، إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص ٢٣٢.

٧٠. إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص ص٢٣٢ : .

٧١. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٠٦.

٧٢. المصدر نفسه، ص ١١٢.

٧٣. المصدر نفسه، ص ١١١ـ ١١٢.

٧٤. المصدر نفسه، ص ١٢٨.

٧٥. المصدر نفسه، ص ١٢٨.

٧٦. المنادي، التلقي والتواصل الأدبي، ص١٩١.

٧٧. الميمني، الطرائف الأدبية، ص ١٣٢. و صدر البيت فيها: تغيّرلي دهر وأنكر صاحب

٧٨. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٦ إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص ص٢٢٩.

٧٩. المصدر نفسه، ص ١٤٦.

٨٠. وليد، نظرية النّظم وقيمتها العلمية، ص ٧٨.

٨١. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٥٣.

٨٢. الشاوش، أصول تحليل الخطاب ج٢، ص١١٩٢.

٨٣. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٥٤.

٨٤. المصدر نفسه، ص ١٥٤.

٨٥. المصدر نفسه، ص ١٥٤.

٨٦. المصدر نفسه، ص١٥٥.

٨٧. الشاوش أصول تحليل الخطاب، ج٢ص١١٩٣.

٨٨. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٥٥، لاشين التراكيب النّحوية، ص١٦١.

٨٩. المصدر نفسه، ص ١٦١ ١٦٢، إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص٢٣٥.

٩٠. القز ويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج ١، ص٢٠٨.

٩١. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٥٧، عبد المطلب، محمد، البلاغة والأسلوبية، ص٢٣٩.

المصادر والمراجع:

١. الأصفهاني، أبو الفرج، (ت ٣٥٦هـ) ، كتاب الأغاني، (ط (١، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٤م.

٢. البحتري، الوليد أبو عبادة، ديوان البحتري، (تحقيق عمر فاروق الطباع) ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

٣. البرقوقي، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦

٤. أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، ديوان أبي تمام، شرح التبريزي، ذخائر العرب، دار المعارف، مصر. _كتاب الحماسة، (ط١) ، تحقيق عبد المنعم صالح، دار شؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦م

٥. الجرجاني، أبو بكرعبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١ هـ) ، دلائل الإعجاز، (ط٣) ، (تحقيق محمود محمد شاكر) ، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٢م

٦. خطابي، محمد (١٩٩١م) ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب (ط١) ، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

٧. خليل، إبراهيم، (١٩٩١) ، في اللسانيات ونحو النص، (ط١،) ، عمان، دار المسيرة.

٨. الشاوش، محمد، (٢٠٠١م) ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النّحوية العربية، (ط١) تونس: مؤسسة العربي للتوزيع.

٩. عبد المطلب، محمد، (١٩٨٤م) ، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة.

١٠. القزويني، أبو بكر، (ت ٧٣٩هـ) ، الإيضاح في علوم البلاغة، (مراجعة السعدي فرهود، شرح وتعليق، محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف) ، دار الكاتب المصري، القاهرة، ١٩٩٩م

١١. لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النّحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ للنشر، الرياض، (ب ت) ، (ب ط) .

١٢. المنادي، أحمد، التلقي والتواصل الأدبي: قراءة في نموذج تراثي، مجلة عالم الفكر، مج، ٣٤، ع ١، تونس، ٢٠٠٥م، ص١٨٣ ٢٠٥.

١٣. الميمني، عبد العزيز، الطرائف الأدبية، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.

١٤. وليد مراد، ١٩٨٣ م. نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ط١، دمشق، دار الفكر.